المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتعليم العالي
وتكوين الأطر
والبحث العلمي

بيان حقيقة بخصوص مقال صادر بجريدة المساء

بتاريخ 13 دجنبر 2011 عدد 1623

صدر بجريدة المساء، بتاريخ 13 دجنبر 2011 عدد 1623، إخبار بتنظيم الجامعة الوطنية للتعليم (إ م ش) والنقابة الوطنية للتعليم (ف د ش) إضرابا إقليميا ووقفة احتجاجية أمام النيابة بسيدي قاسم. وتنويرا للرأي العام الوطني والمحلي ارتأينا كشف جزء من الحقائق لرفع اللبس الذي تضمنه البيان الصادر عن النقابتين.

منذ تعييني على رأس هذه النيابة حرصت، خلال السنة الماضية والسنة الحالية، على إجراء عملتي إعادة الانتشار وسد الخصاص وفق معايير محددة متفق بشأنها مع الفرقاء الاجتماعيين، الشيء الذي خلف ارتياحا وصدى طيبا لدى الشغيلة التعليمية بالإقليم واستحسنته النقابات الخمس بالإجماع لكونه أرجع المصداقية للنقابات وللإدارة معا. ولقد مكن هذا النهج من إجراء عملية سد الخصاص في وقت قياسي خلال السنة الماضية ومن استفادة 37% من المشاركين في هذه العملية بالثانوي الإعدادي و74% بالثانوي التأهيلي خلال السنة الحالية. غير أنه وللأسف الشديد اعترضت هاتين النقابتين عن المنهجية المعتمدة بالنسبة للتعليم الابتدائي بسب حسابات ضيقة رغم المرونة التي أبدتها النيابة في التعامل مع الملف والتي تروم التخفيف عن معاناة بعض نساء ورجال التعليم الذين لم يسعفهم الحظ في السنوات الماضية، وهو ما فوت الفرصة على الشغيلة التعليمية.

وبخصوص الملفات الاجتماعية، اقترحت النيابة التعامل معها بغض النظر عن اللون النقابي لمعالجة حالات تستحق من نساء ورجال التعليم التفاتة نظرا لوضعها والتضامن معها. وللأسف الشديد، رفضت هاتين النقابتين المقترح كما رفضت مقرحا يقضي وضع معايير محددة للتعامل مع هذه الملفات، لكن أصرتا على التشبث بمبدإ الكوطا.

وانسجاما مع مبدأي الشفافية والوضوح، اقترحت النيابة حضور ممثلي الصحافة أثناء إجراء عملية إعادة الانتشار، لكن قوبل هذا الاقتراح بالرفض من طرف هاتين النقابتين تجنبا للإحراج.

أما بخصوص تحويل الموظفين إلى ديوان النائب، فلا يعدو أن يكون ذلك إلا محاولة لزرع البلبلة بين صفوف موظفي النيابة والتشويش على جو العمل الجماعي المبني على الثقة والاحترام، سعيا من هاتين النقابتين اختراق النيابة كما كان في السابق ورفض التدبير العقلاني وتنظيم العمل والتعاطي مع الملفات بشفافية ووضوح.

لقد كان أملنا أن تتقدم هاتين النقابتين بملاحظات أو خروقات واضحة وحقيقية بخصوص تدبير الملفات، عوض نهج أسلوب التمويه والتعويم والمزايدة والتحامل المجاني.

وإذ نقدم هذه التوضيحات، نؤكد تشبث النيابة بالنهج التصحيحي بما يضمن الشفافية والوضوح والانصاف وتكافؤ الفرص والقطيعة مع أسلوب الامتيازات والمصالح الشخصية والزبونية والمحسوبة وجيوب مقاومة الإصلاح والتصحيح والارتقاء بالمنظومة التربوية.

والنيابة على أتم الاستعداد للكشف عن كل تفاصيل ما تدعيه هاتين النقابتين أمام الرأي العام، وتعلن تشبثها بالحوار الجاد والبناء الذي ينأى عن المزايدة والتحامل، فالحقيقة أكبر وأسطع من أن تحجبها الادعاءات والأباطيل.

النائب الإقليمي